



مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
CENTRAL BANK OF THE U.A.E.

تقرير عن التطورات النقدية والمصرفية
وأسواق المال
في الإمارات العربية المتحدة
(الربع الأول 2012)

مقدمة

يعرض هذا التقرير أهم التطورات النقدية والنشاط المصرفي وأسواق الأوراق المالية في الإمارات العربية المتحدة خلال الربع الأول من سنة 2012.

1- التطورات النقدية

ارتفع عرض النقد (ن₀)، الذي يحتوي على النقد المتداول بالإضافة إلى مجموع النقد المحتفظ به لدى البنوك (أي مجموع النقد المُصدر من طرف المصرف المركزي) بنسبة 2.9% خلال الربع الأول من سنة 2012، مقارنة بارتفاع بنسبة 3.8% خلال نفس الفترة من السنة السابقة، وبلغ عرض النقد (ن₀) 53.6 مليار درهم.

ارتفع عرض النقد (ن₁)، الذي يتكون من النقد المُصدر الموجود في التداول، مضافاً إليه أرصدة الحسابات الجارية وحسابات تحت الطلب، بنسبة 6.1% خلال الربع الأول من سنة 2012، مقارنة بارتفاع بنسبة 8.0% خلال نفس الفترة من السنة السابقة، وبلغ عرض النقد (ن₁) 280.2 مليار درهم.

ارتفع عرض النقد (ن₂)، الذي يحتوي على (ن₁) والودائع شبه النقدية (حسابات التوفير ولأجل، بالإضافة إلى كافة الودائع بالعملات الأجنبية) بنسبة 6.6% خلال الربع الأول من سنة 2012، مقارنة بارتفاع بنسبة 6.1% خلال نفس الفترة من السنة السابقة، وبلغ عرض النقد (ن₂) 880.4 مليار درهم.

ارتفع عرض النقد (ن₃) الذي يحتوي على (ن₂) زائداً الودائع الحكومية لدى البنوك ولدى المصرف المركزي، بنسبة 7.4%، مقارنة بارتفاع بنسبة 6.5% خلال نفس الفترة من السنة السابقة، وبلغ عرض النقد (ن₃) 1075 مليار درهم.



جدول 1 : التطورات النقدية في الدولة
(المبلغ بالمليار درهم، في نهاية الفترة)

2012		2011								
الربع الأول		الربع الرابع		الربع الثالث		الربع الثاني		الربع الأول		
نسبة التغير (%)	المبلغ	نسبة التغير (%)	المبلغ	نسبة التغير (%)	المبلغ	نسبة التغير (%)	المبلغ	نسبة التغير (%)	المبلغ	
2.9	53.6	4.4	52.1	3.1-	49.9	3.8	51.5	3.8	49.6	عرض النقد (ن0)
6.1	280.2	4.0	264.1	3.1-	254.0	4.2	262.2	8.0	251.6	عرض النقد (ن1)
6.6	880.4	1.5	825.8	4.5-	813.7	2.1	851.9	6.1	834.7	عرض النقد (ن2)
7.4	1,075.4	0.3-	1,001.4	5.6-	1,003.8	1.3	1,062.7	6.5	1,048.9	عرض النقد (ن3)

تجدر الإشارة إلى أن عرض النقد الواسطي (ن2) يمثل المؤشر الأفضل لمدى توفر السيولة في الاقتصاد الوطني، باعتباره يحتوي على العملة المتداولة خارج البنوك، بالإضافة لمختلف ودائع القطاع الخاص المقيم في الدولة، وان الزيادة بنسبة 6.6% خلال الربع الأول من السنة تُعتبر مرتفعة مقارنة بالزيادة المتوقعة للنتائج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

2- تطورات القطاع المصرفي

البنوك العاملة في الدولة:

بقي عدد البنوك الوطنية عند نفس المستوى، أي 23 بنكاً في نهاية شهر مارس من سنة 2012، بينما ارتفع عدد فروعها من 768 فرعاً في نهاية شهر ديسمبر من سنة 2011 إلى 794 فرعاً في نهاية شهر مارس من سنة 2012، كما ارتفع عدد وحدات الخدمة المصرفية الإلكترونية التابعة لهذه البنوك من 26 وحدة إلى 28 وحدة، وارتفع عدد مكاتب الصرف من 87 مكتب إلى 88 مكتب، خلال نفس الفترة.



بقي عدد بنوك دول مجلس التعاون العاملة في الدولة خلال الربع الأول من سنة 2012 عند نفس المستوى، أي 6 بنوك بالإضافة إلى فرع واحد. أما بالنسبة لباقي البنوك الأجنبية، فقد بقي عددها 22 بنكاً وعدد فروعها 82 فرعاً، بينما انخفض عدد وحدات الخدمة المصرفية الإلكترونية التابعة لهذه البنوك من 50 وحدة في نهاية سنة 2011 إلى 47 وحدة في نهاية شهر مارس من سنة 2012، بالإضافة إلى مكتب صرف واحد، خلال هذه الفترة.

أما فيما يتعلق بأجهزة الصرف الآلي للبنوك العاملة في الدولة فقد ارتفع عددها من 4172 جهازاً في نهاية سنة 2011 إلى 4280 جهازاً في نهاية شهر مارس من سنة 2012 (التفاصيل في جدول 2).

جدول 2 : عدد البنوك وأجهزة الصرف الآلي في الدولة:
مارس 2011 – مارس 2012
(بيانات نهاية الشهر)

2012	2011				
	مارس	ديسمبر	سبتمبر	يونيو	
					البنوك الوطنية
23	23	23	23	23	مركز رئيسي
794	768	757	745	736	فرع إضافي
28	26	26	27	29	وحدة خدمة مصرفية إلكترونية
88	87	87	86	86	مكتب صرف
					بنوك دول مجلس التعاون
6	6	6	6	6	فرع رئيسي
1	1	1	1	1	فرع إضافي
					بنوك أجنبية
22	22	22	22	22	فرع رئيسي
82	82	82	82	82	فرع إضافي
47	50	47	47	48	وحدة خدمة مصرفية إلكترونية
1	1	1	1	1	مكتب صرف
4280	4172	4053	3963	3846	أجهزة الصرف الآلي في الدولة

ودائع العملاء:



ارتفعت ودائع العملاء لدى البنوك العاملة في الدولة بنسبة 7.1% خلال الربع الأول من سنة 2012، مقارنة بارتفاع بنسبة 5.3%، خلال نفس الفترة من السنة السابقة، وبلغت 1146 مليار درهم.

رأس المال والاحتياطيات:

ارتفع إجمالي رأس مال واحتياطيات البنوك العاملة في الدولة بنسبة 7.9%، خلال الربع الأول من سنة 2012، مقارنة بارتفاع بنسبة 5.8% خلال نفس الفترة من السنة السابقة، وبلغ 278.8 مليار درهم، ما مكن البنوك من تحقيق نسبة مرتفعة لملاءة رأس المال التي بلغت 20.9% في نهاية شهر مارس من سنة 2012 (16.7% بالنسبة للشق الأول من رأسمال البنوك). وهي نسبة تفوق ما هو محدد بموجب أنظمة المصرف المركزي (أي نسبة 12% بالنسبة لإجمالي رأس المال ونسبة 8% بالنسبة للشق الأول من رأس المال). وتساعد هذه الملاءة المرتفعة لرأس المال البنوك على تحمّل أعباء بناء مخصصات إضافية مقابل محفظة القروض والسلف.

القروض والسلف:

بفضل القاعدة الصلبة لودائع العملاء - خصوصاً العملاء المقيمين في الدولة - والملاءة المرتفعة لرأس المال، تمكنت البنوك العاملة في الدولة من مواصلة أنشطتها الخاصة بمنح القروض المصرفية والسلف وتسهيلات السحب على المكشوف، والتي ارتفعت بنسبة 3.8% خلال سنة 2011، وبنسبة 0.3% خلال الربع الأول من سنة 2012. والجدير بالذكر أن هذه الزيادة تُعتبر معقولة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار ضعف الطلب على القروض المصرفية من قبل الشركات، بالإضافة إلى سياسة الحيطة والحذر التي اتخذتها البنوك عند منح القروض.

ارتفعت القروض الشخصية الممنوحة من قبل البنوك إلى المقيمين في الدولة بنسبة 0.7%، خلال الربع الأول من سنة 2012، مقارنة بارتفاع بنسبة 0.3% خلال نفس الفترة من السنة السابقة، وبلغت 253.8 مليار درهم، تمثل 24% من إجمالي القروض المصرفية والسلف، كما ارتفعت خلال الربع الأول من السنة القروض الممنوحة للشركات بنسبة 0.2% وبلغت 392.0 مليار درهم،



والقروض الممنوحة للحكومة بنسبة 6.8% وبلغت 110.5 مليار درهم، بينما انخفضت القروض العقارية بنسبة 0.4% وبلغت 239.9 مليار درهم، في نهاية شهر مارس من السنة.

ونتيجة للتطورات المشار إليها أعلاه، فقد ارتفع إجمالي أصول البنوك العاملة في الدولة (صافية من المخصصات العامة ومخصصات القروض السيئة و المشكوك في تحصيلها والفوائد المعلقة) من 1662 مليار درهم في نهاية سنة 2011 إلى 1741 مليار درهم في نهاية شهر مارس من سنة 2012 (4.8%).

جدول 3: المؤشرات المصرفية
(المبالغ بالمليار درهم، نهاية الفترة)

2012		2011								
الربع الأول		الربع الرابع		الربع الثالث		الربع الثاني		الربع الأول		
نسبة التغير (%)	المبلغ	نسبة التغير (%)	المبلغ	نسبة التغير (%)	المبلغ	نسبة التغير (%)	المبلغ	نسبة التغير (%)	المبلغ	
4.8	1741.4	0.6-	1,662.1	2.0-	1,672.1	0.7	1707.0	5.6	1695.9	إجمالي الأصول
9.7	82.2	9.2-	80.4	24.9-	88.5	5.2	117.9	19.3	112.1	استثمارات البنوك في شهادات إيداع المصرف المركزي
7.1	1146.1	0.2	1,069.7	5.2-	1,067.3	1.9	1126.0	5.3	1105.1	إجمالي الودائع ⁽¹⁾
0.3	1074.0	0.4-	1,071.0	1.8	1,075.2	0.8	1056.4	1.6	1048.1	القروض والسلف والسحب على المكشوف ⁽²⁾
0.4-	239.9	0.5	240.8	0.4-	239.6	2.6	240.6	1.3-	234.5	القروض العقارية
0.7	253.8	0.9	252.1	0.7	249.8	0.0	248.0	0.3	247.9	القروض الشخصية الممنوحة للمقيمين
0.2	392.0	0.2	391.4	4.6	390.7	2.2-	373.5	0.3	382.0	القروض الممنوحة للشركات
6.8	110.5	3.0-	103.5	6.4	106.7	1.7-	100.3	1.8	102.0	القروض الممنوحة للحكومة
7.9	278.8	1.7-	258.4	2.3-	262.8	0.7-	268.9	5.8	270.8	رأس المال والاحتياطيات
	%20.9		%20.8		%21.2		%21.0		%20.7	نسبة ملاءة رأس المال
	%16.7		%16.3		%16.7		%16.4		%16.1	- بما في ذلك الشق الأول (Tier 1)

- (1) لا تشمل الودائع فيما بين البنوك والشيكات المصرفية، ولكن تشمل التأمينات التجارية
(2) صافية من المخصصات العامة ومخصصات القروض السيئة والمشكوك في تحصيلها والفوائد المعلقة

وفاق بازل:

وفيما يتعلق بتنفيذ متطلبات وفاق "بازل 3" الذي تم اعتماده إثر الأزمة المالية العالمية الأخيرة، بهدف تعزيز الشق الأول من رأس مال البنوك (Tier 1) بما لا يقل عن نسبة 7%، فإن البنوك العاملة في الدولة تتمتع بنسبة ملاءة رأس مال من الشق الأول بلغت 16.7% في نهاية الربع الأول من سنة 2012. ويعمل المصرف المركزي حالياً على صياغة نظام جديد يحدد متطلبات السيولة لدى البنوك.

تجدر الإشارة أيضاً إلى أن المصرف المركزي قام في بداية سنة 2011 باستبيان رأي البنوك حول أدوات السيولة المتوفرة لديها. وتبين بناء على ذلك أن أحد أهم تحديات تطبيق متطلبات بازل 3 في الدولة يتمثل في عدم وجود سوق نشطة للسندات الحكومية وسندات شركات القطاع الخاص عالية التصنيف، التي تدخل ضمن تعريف بازل 3 للأصول المصرفية ذات الدرجة العالية من السيولة والمؤهلة للاستخدام "Eligible Liquid Assets".

الأصول بالعملة الأجنبية:

ارتفعت الأصول بالعملة الأجنبية للمصرف المركزي من 169.4 مليار درهم في نهاية الربع الرابع لسنة 2011 إلى 187.7 مليار درهم في نهاية الربع الأول من سنة 2012، بينما ارتفعت الأصول الأجنبية للبنوك العاملة في الدولة، خلال نفس الفترة، من 248.9 مليار درهم إلى 293.1 مليار درهم، وبذلك، ارتفع إجمالي الأصول الأجنبية للقطاع المصرفي من 418.3 مليار درهم إلى 480.8 مليار درهم.



جدول 4 : الأصول الأجنبية للمصرف المركزي والبنوك العاملة في الدولة
(بالمليار درهم، نهاية الفترة)

2012	2011				
	مارس	ديسمبر	سبتمبر	يونيو	
187.7	169.4	207.2	199.1	183.1	المصرف المركزي
293.1	248.9	245.4	260.9	261.4	البنوك العاملة في الدولة
480.8	418.3	452.6	460.0	444.5	المجموع

3- القيم في أسواق الأوراق المالية في الدولة

اثر تراجع عام لأسواق الأوراق المالية العاملة في الدولة في سنة 2011، عاد المؤشر العام لأسعار الأسهم الى الارتفاع بنسبة 8.6%، خلال الربع الأول من سنة 2012، كما ارتفعت القيمة السوقية للشركات المدرجة في هذه الأسواق بنفس النسبة، وبلغت 375.8 مليار درهم في نهاية شهر مارس من السنة. أما بالنسبة للتداول الشهري في أسواق الأوراق المالية في الدولة، فقد ارتفع من 3.4 مليار درهم، خلال شهر ديسمبر من سنة 2011، إلى 12.5 مليار درهم، خلال شهر مارس من سنة 2012.

جدول 5: مؤشرات سوق الإمارات للأوراق المالية

2012	2011	
مارس	ديسمبر	
127	128	عدد الشركات المُدرجة
2541.9	2,341.4	المؤشر العام لأسعار الأسهم
8.6%	-	نسبة التغيير خلال الفترة



375.8	346.1	القيمة السوقية (مليار درهم)
84.7	56.9	قيمة التداول التراكمي (مليار درهم)
12.5	3.4	قيمة التداول الشهري (مليار درهم)

المصدر: هيئة الأوراق المالية والسلع

قائمة بأهم الأنظمة و الإشعارات الصادرة
عن المصرف المركزي
- الربع الأول 2012 -

الهدف	المحتوى	
مساعدة البنوك على المساهمة في إيجاد الحلول المناسبة للمواطنين المتخلفين عن دفع مستحقات الدين	دعوة موظفي البنوك لحضور ورشة عمل حول شرح آلية عمل صندوق معالجة ديون المواطنين بشأن تسوية قروض المواطنين الاستهلاكية المتعثرة	إشعار رقم 2012/2089 بتاريخ 2012/2/23